# منجزات البنك المركزي الأردني
# 2022

البنك المركزي الأردني
دائرة الأبحاث

# منجزات البنك المركزي الأردني

دائرة الأبحاث

2022

دائـرة الأبحـاث

هاتف: 4630301 6 962+
فاكس: 4639730 6 962+
4638889 6 962+
ص.ب 37 عمان 11118 الأردن
www.cbj.gov.jo
redp@cbj.gov.jo

# أعمال البنك المركزي الأردني
# خلال عام ٢٠٢٢

## السياسة النقدية

- استمر البنك المركزي خلال عام 2022 في تنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وتشجيع النمو الاقتصادي ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، من خلال استخدام كافة أدوات السياسة النقدية المتاحة، للتعامل مع التطورات والتحديات التي واجهت الاقتصاد الأردني خلال هذا العام. وفي هذا الاتجاه وانسجاماً مع التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية:
  - قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة الرئيسية على جميع أدوات السياسة النقدية عدة مرات، ونتيجة لذلك أصبحت أسعار فائدة السياسة النقدية في نهاية 2022 على النحو التالي: سعر فائدة إعادة الخصم 7.50%، سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل ليلة واحدة 7.25%، سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 6.50%، سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار لأجل ليلة واحدة 6.25%.
  - ومحصلة لذلك بلغ مستوى الاحتياطيات الأجنبية 17.3 مليار دولار، وارتفعت الودائع بمقدار 2.6 مليار دينار بنسبة 6.5% ليصل رصيدها 42.1 مليار دينار، وكذلك ارتفعت التسهيلات الائتمانية بمقدار 2.6 مليار دينار بنسبة 8.5% ليصل رصيدها الى 32.6 مليار دينار.
- واصل البنك خلال عام 2022 بمتابعة وتحليل آثار المتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي بصورة حثيثة، وذلك ليتسنى له رسم سياسته النقدية والمصرفية على أسس علمية مستندة الى إحصاءات دقيقة، والمساهمة في تنفيذ السياسة العامة للحكومة في المجالات الاقتصادية، بما في ذلك متابعة التطورات النقدية والائتمانية في المملكة وخارجها، وإعداد التقارير والجداول بشكل يومي وشهري لكافة المؤشرات النقدية والمالية والاقتصادية.

## إدارة السيولة في السوق النقدي

- واصل البنك المركزي خلال عام 2022 ضخ السيولة من خلال:
  - عقد اتفاقيات إعادة الشراء لأجل ليلة واحدة بلغ عددها 11 اتفاقية وبمتوسط 34.9 مليون دينار للاتفاقية الواحدة، مقابل عقد 42 اتفاقية خلال عام 2021 بمتوسط 11 مليون دينار للاتفاقية الواحدة.
  - عقد اتفاقيات إعادة شراء للآجال (أسبوع وشهر وثلاثة أشهر وستة أشهر) وبأسلوب المزاد الكمي، إذ بلغ الرصيد القائم لهذه الاتفاقيات في نهاية العام 325 مليون دينار، وقد نفّذت من خلال 68 مزاداً (منها 49 مزاد لأجل أسبوع و12 مزاد لأجل شهر و3 مزادات لأجل ثلاثة أشهر و4 مزادات لأجل ستة أشهر) وبإجمالي 3.1 مليار دينار تقريباً.
- استأنف البنك المركزي ابتداءً من شهر آب 2022 إصدار شهادات الإيداع لأجل أسبوع بعد أن توقّف عن إصدارها في آذار 2020؛ لتوفير مستوى مريح من السيولة لدى القطاع المصرفي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا. إذ تم خلال الفترة من شهر آب إلى شهر كانون أول 2022 عقد 19 مزاداً كمياً لشهادات الإيداع لأجل أسبوع تراوح حجمها بين (250-600) مليون دينار وبسعر فائدة تراوح بين 4.5% -6.5%.
- بلغت القيمة الإسمية للسندات الحكومية المحررة بالدينار الأردني التي تم تداولها من خلال محفظة البنك المركزي خلال عام 2022 ما قيمته 325.5 مليون دينار (محصلة عمليات شراء بقيمة 314.5 مليون دينار وعمليات بيع بقيمة 125.5 مليون دينار)، وإطفاء بقيمة 85.75 مليون دينار. وعليه، بلغ رصيد محفظة البنك المركزي من الأوراق المالية في نهاية عام 2022 نحو293.9 مليون دينار، مقارنة مع 190.7 مليون دينار في نهاية عام 2021. كما بلغت إيرادات المحفظة خلال عام 2022 نحو 7.1 مليون دينار، مقابل 7.9 مليون دينار خلال عام 2021.

## دعم وتمويل القطاعات الاقتصادية

- استمر البنك المركزي خلال عام 2022 بتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية الحيوية المستهدفة والمشمولة في برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية والبالغ عددها 10 قطاعات، إذ بلغ حجم السلف الممنوحة 255.2 مليون دينار خلال عام 2022 ساهمت في تمويل 278 مشروع، استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 54.7% من اجمالي التمويل الممنوح ضمن البرنامج يليه قطاع الطاقة المتجددة بنسبة 18.0% ثم قطاع السياحة بنسبة 9.3%، وقطاع الزراعة بنسبة 7.8%.
- واصل البنك المركزي العمل في برنامجه لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة جائحة كورونا، من خلال توفير تمويل النفقات التشغيلية بحيث تشمل الرواتب والأجور للشركات المستفيدة من البرنامج. وعليه، بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة ضمن البرنامج خلال عام 2022 ما قيمته 142.6 مليون دينار استفاد منها 485 مشروع. علما بان الرواتب واجور العاملين قد شكلت ما نسبته 40% من اجمالي التمويل الممنوح من البرنامج، كما حافظ على نحو 104 ألف فرصة عمل وذلك منذ بداية البرنامج في عام 2020 وحتى نهاية عام 2022.
- كما استمر البنك المركزي في عام 2022 بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحشد تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، من مؤسسات تمويل دولية وإقليمية بمبلغ تراكمي وصل الى حوالي 425 مليون دولار أمريكي.
- اما فيما يتعلق بالسلف المقدمة إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد تم خلال عام 2022 رفع سقف السلف الممنوحة لمؤسسة الإقراض الزراعي بمقدار 15 مليون دينار ليبلغ 115 مليون دينار بدلا من 100 مليون دينار وذلك بهدف تمكين المؤسسة من تنفيذ خطتها الوطنية للزراعة المستدامة. اذ بلغ حجم السلف الممنوحة للمؤسسة خلال عام 2022 ما مقداره 27.7 مليون دينار.
- وتنفيذاً للرؤية الملكية السامية لمحاربة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، استمر البنك المركزي بمنح تمويلات ضمن البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض"، إذ استفاد من البرنامج خلال عام 2022 نحو 48 مشروعاً بإجمالي تمويل بلغ 2.037 مليون دينار.

## الاستقرار المالي والسياسات الاحترازية

- في ضوء جهود البنك المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة، وبموجب القانون المعدل لقانون البنك لسنة 2016؛ قام البنك بتوسيع أهدافه لتشمل المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي.
- كما قام البنك إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في المملكة Top-down stress testing. كما قام البنك تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة للشركات المقترضة من البنوك، واحتساب مؤشر الاستقرار المالي في الاردن، والاستمرار في تحديث ونشر بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs بشكل ربعي.
- **في مجال الدراسات والتقارير الداخلية**، قام البنك باعداد دراسة خارطة المخاطر للنظام المصرفي في الاردن Heat Map، بالإضافة الى إعداد دراسة مفصلة حول الانتقال من سعر الفائدة المرجعي LIBOR الى أسعار فائدة مرجعية بديلة. كما قام البنك بإعداد دراسة حول تحليل هامش أسعار الفائدة والعوامل المؤثرة فيه وطرق احتسابها.
- **في مجال الاستراتيجيات والمشاريع**، تم بدء العمل على استراتيجية التمويل الأخضر والمتوقع اطلاقها خلال النصف الأول من عام 2023، كما تم استكمال جميع متطلبات البدء بتطبيق مشروع البيانات الضخمة (Big Data) إذ تم استكمال جميع الوثائق والمتطلبات اللازمة لطرح العطاء للبدء بتطبيق المشروع.
- **في مجال إدارة المشاريع**، فقد استمر البنك المركزي بإدارة ومتابعة مشروع التعليم المالي في المدارس الذي يهدف الى نشر الثقافة المالية في المجتمع والعمل جار على تمديده وتطويره بهدف تطوير مناهج التعليم المالي في المدارس لتعكس أحدث التطورات والمستجدات في المجال المصرفي والمالي والتكنولوجيا المالية، وبما ينعكس على تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة.

## إدارة الـدين العام

- واصـل البنـك المركـزي خـلال عـام 2022، تـوفير التمويـل الـلازم لعجـز الموازنـة مـن خـلال إدارة إصـدار وإطفـاء الأوراق الماليـة الحكوميـة والأوراق المكفولـة مـن الحكومـة (سـندات وأذونـات خزينـة ومؤسسـات عامـة مكفولـة مـن الحكومـة)، وذلـك حسـب حاجـة وزارة الماليـة المدرجـة فـي الموازنـة العامـة واحتياجـات المؤسسـات العامـة، إذ بلـغ إجمـالي المُصـدر والمُطفـأ (باسـتثناء الصـكوك) خـلال عـام 2022 نحـو 4.9 مليار دينار ونحو 4.1 مليار دينار على التوالي.
- اسـتمر البنـك بإصـدار أوراق ماليـة مكفولـة مـن الحكومـة وفقـاً لاحتياجـات المؤسسـات العامـة، إذ بلـغ إجمـالي المُصـدر 575 مليـون دينـار أمـا المُطفـأ لـنفس العـام فقـد بلـغ 389.3 مليون دينار.
- قـام البنـك المركـزي خـلال عـام 2022 بـإدارة برنـامج الصـكوك الإسـلامية الحكوميـة الأول مـن نوعـه بصـيغة "عقـد الوكالـة بالاسـتثمار" وبسـقف يبلـغ 400 مليـون دينـار، أُصـدر منـه 200 مليـون دينـار لتمويـل مشـتريات المملكـة مـن القمـح والشـعير. كمـا قـام البنـك المركـزي بـإدارة برنـامج مماثـل مـن الصـكوك الإسـلامية الحكوميـة بصـيغة "عقـد المرابحـة للآمـر بالشـراء" لصـالح شـركة الكهربـاء الوطنيـة بقيمـة 375 مليـون دينـار أُصـدرت بواقـع أربـع شـرائح وذلـك لتمويـل مشـتريات الشـركة مـن الطاقـة والوقـود. بالمقابـل بلـغ إجمـالي المُطفـأ مـن الصـكوك الإسـلامية نحـو 89 مليـون دينـار خلال العام.

## الاستثمارات والعمليات الخارجية

- اسـتمر البنـك المركـزي فـي انتهـاج سياسـة اسـتثمارية حصـيفة تمثلـت فـي المحافظـة علـى عـاملي الأمـان والسـيولة بالدرجـة الأولـى ومـن ثـم الربحيـة، خاصـة مـع حالـة عـدم اليقين التـي تسـود الأسـواق الماليـة العالميـة، والتـي انعكسـت علـى أسـعار صـرف العمـلات واسـعار الفوائـد، وبـذلك تمكـن البنـك المركـزي مـن المحافظـة علـى مخـزون آمـن مـن النقـد الأجنبـي (وخاصـة الـدولار الامريكـي) وارصـدة كافيـة مـن العمـلات الأجنبية الأخرى
- عمـل البنـك خـلال عـام 2022 علـى اسـتغلال الفـرص الاسـتثمارية لتحسـين مسـتوى العائـد علـى الاسـتثمار، واغتنـام فـرص تحقيـق ربـح مـن خـلال التـداول فـي بعـض الأدوات الاستثمارية.

## اصدار النقد

- واصل البنك المركزي خلال عام 2022 أعماله فيما يتعلق بإصدار النقد وتنظيمه، إذ استمر في تأمين احتياجات المملكة من أوراق النقد والمسكوكات.
- كما قام البنك بالسير في عملية اصدار أوراق نقدية جديدة (الإصدار الخامس)، الذي سعى لمواكبة أحدث العلامات الأمنية في مجال طباعة أوراق النقد، وتحسين جودة أوراق النقد في التداول، وإطالة عمرها الافتراضي وحمايتها من التزييف مع إمكانية استخدامها من المكفوفين بسهولة، وتم طرح اول فئة للتداول وهي فئة الدينار بتاريخ 2022/12/26.

## الرقابة على مؤسسات القطاع المالي

### أولاً: البنوك المرخصة

- **على صعيد الرقابة الميدانية** استمر البنك المركزي بممارسة الأعمال المناطة به في مجال مراقبة أعمال البنوك ومتابعة أوضاعها مكتبياً وميدانياً، وتم ذلك من خلال القيام بـ (5) مهمات تفتيش ميدانية على البنوك خلال عام 2022 بهدف الوقوف على صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي العاملة في المملكة وسلامة مراكزها المالية، ومدى تقيدها بأحكام قانون البنك المركزي الأردني وقانون البنوك، والتعليمات النافذة والمعايير الدولية للتقارير المالية والممارسات المصرفية السليمة، والتأكد من مؤشرات السلامة المصرفية للبنوك كنسبة كفاية رأس المال، وفقاً لمعيار بازل III. وإعداد التقارير اللازمة ومتابعة ردود البنوك على تقارير التفتيش.
- كذلك تم القيام بـ(7) بمهمات تفتيش ميدانية على البنوك فيما يخص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وفقاً للمنهجيات والإجراءات المعتمدة، بالإضافة إلى المشاركة بمهمات التفتيش الميدانية على شركات المعلومات الائتمانية والتمويل الأصغر والخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وفقاً للمنهجيات والإجراءات المعتمدة بهذا الخصوص.
- **على صعيد الرقابة المكتبية** قام البنك خلال عام 2022 بدراسة وتحليل البيانات المالية السنوية ومراجعة البيانات الربعية والمرحلية للبنوك عن عام 2022،

وإعداد التقارير الشهرية الخاصة بها، بالإضافة الى متابعة ودراسة أوضاع مديونيات العملاء لدى البنوك من واقع كشوفات الأخطار المصرفية المحملة من قبل البنوك على نظام الرقابة المكتبية.

- تلبية متطلبات فريق مهمة تقييم القطاع المالي في الأردن (FSAP) والتي شملت التقييم الذاتي لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة (Effective Banking Core Principles) بشكل تفصيلي وإجابة الاستبانات والتقارير الأولية لمهمة التقييم، مراجعة مسودات التقييم الواردة من فريق التقييم.
- كذلك فقد قام البنك بإعداد مراجعة شاملة للتشريعات المصرفية الصادرة للبنوك وإعداد عدد من مسودات مشاريع التعليمات منها مشروع تعليمات الحاكمية المؤسسية، مسودة مشروع تعليمات صافي التمويل المستقر امتثالاً لمقررات بازل III ومسودة مشروع تعليمات بازل IV.
- كما قام البنك باستكمال انجاز العديد من الاعمال المتعلقة ببرمجة عمليات التفتيش IMS.
- **على صعيد ترخيص البنوك واندماجها** فقد تم استكمال دمج بنك سوسيتة جنرال في بنك المال الأردني، استكمال استحواذ بنك الاستثمار العربي الأردني على بنك الكويت الوطني.

### ثانيا: شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية

- دخل نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021 حيز النفاذ بتاريخ 2022/5/30 ملغياً بذلك نظام شركات التمويل الأصغر رقم (5) لسنة 2015، وبذلك تكون كافة الشركات التي تمارس نشاط التمويل وفقاً لما عرفه النظام المذكور خاضعة للترخيص من البنك المركزي إلى جانب رقابته وإشرافه عليها.
- على **صعيد شركات التمويل الأصغر**، استمر البنك المركزي بممارسة الأعمال المناطة به في مجال الرقابة على أعمال شركات التمويل الأصغر، ومتابعة أوضاعها مكتبياً وميدانياً للتحقق من سلامة الأوضاع المالية لها وفق القوانين والتعليمات النافذة والمعايير الدولية المرعية وقد شمل ذلك دراسة البيانات المالية المدققة لعام 2021 للشركات ومتابعة مؤشراتها المالية على المستوى الإفرادي والقطاعي، هذا إلى جانب القيام بالعديد من جولات التفتيش التي شملت (5) شركات.

- أما **على صعيد شركات المعلومات الائتمانية**، فقد استمر البنك المركزي بالرقابة عليها وتنظيم أعمالها وفي سبيل ذلك تمت متابعة أوضاع شركة كريف - الأردن مكتبياً وميدانياً وقد شمل ذلك دراسة البيانات المالية المدققة لعام 2021 للشركة كما تم العمل وبالتنسيق مع الشركة على توسيع وإثراء مصادر قاعدة البيانات لديها، إذ تم في هذا الإطار دراسة كافة الطلبات الواردة من قبل الشركة والتي تتعلق بالموافقة على مزودي بيانات من غير الجهات المنصوص عليها في قانون المعلومات الائتمانية رقم (15) لعام 2010. علاوةً على ذلك فقد تم متابعة الشركة لتقديم خدمة التقارير الائتمانية من خلال القنوات الرقمية والتي أصبحت متاحة من خلال التطبيقات العائدة لعدد من البنوك.
- كما قام البنك المركزي بنهاية عام 2022 بإصدار تعليمات ضوابط عمل شركات المعلومات الائتمانية والتي تسري اعتباراً من مطلع الربع الثاني من عام 2023، وقد غطت هذه التعليمات محاور عديدة تتعلق بعمل شركات المعلومات الائتمانية وتتضمن جملة من الالتزامات الواجب الالتزام بها من قبل مزودي البيانات/مقدمي الائتمان، ومن أبرز ما تضمنته هذه التعليمات تحديد مدد زمنية لإظهار المعلومات والبيانات في التقرير الائتماني للعميل.

### ثالثاً: شركات الصرافة

- في إطار المهام الموكلة للبنك المركزي بموجب قانون أعمال الصرافة النافذ، يواصل البنك متابعة أعمال شركات الصرافة العاملة في المملكة، إذ قام مفتشو البنك المركزي بجولات تفتيشية على تلك الشركات وذلك بهدف التأكد من حسن سير أعمالها، ومدى تقيدها بأحكام قانون أعمال الصرافة وبالأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاتها الصادرة لشركات الصرافة.
- **على صعيد التحليل ومراقبة البيانات**، قام البنك خلال عام 2022 برصد ومتابعة أسعار العملات الرئيسية مقابل الدينار الأردني وذلك بشكل يومي، وخاصة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الأردني وإعداد الدراسات حول تطوره، كما قام البنك بدراسة وتحليل الحسابات الختامية السنوية لشركات الصرافة،

ومخاطبة تلك الشركات وفقاً لأفضل الممارسات، بما يساهم في تطوير نوعية وجودة البيانات المقدمة التي تعكس نتائج أعمال القطاع ومركزه المالي، واعتماد أسس ربط الرقابة المكتبية بالميدانية وبما يكفل الوصول الى درجة عالية من الفعالية والكفاءة في الإجراءات الرقابية.

- استمر البنك خلال عام 2022 في متابعة تعاملات شركات الصرافة مع أطراف خارجية، ودراسة الطلبات الجديدة المقدمة بالخصوص من شركات الصرافة للتحقق من استيفائها شروط ومتطلبات التعامل مع العملاء.
- استمر البنك في تطوير وتحديث الضوابط والإجراءات الرقابية لتوائم أفضل الممارسات، اذ تم تعديل نظام ترخيص شركات الصرافة النافذ لضمان الاستجابة بشكل فعال لواقع المملكة وبما ينسجم مع التوصيات الدولية وتحديث الضوابط والإجراءات الخاصة لتنظيم تعامل شركات الصرافة المرخصة مع الأسواق الخارجية.

## رابعاً: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- انطلاقاً من المهام المناطة بالبنك المركزي الأردني بتجنب المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب، والمتمثلة بالمخاطر القانونية والتشغيلية والمالية والسمعة وغيرها، قام البنك على مدار العام في تنظيم واعداد الورشات التدريبية للجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، بالتعاون مع خبراء من المرفق العالمي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب Global EU، والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية EBRD.
- اصدار التعليمات والتعاميم لضمان عمليات آمنة وسليمة للمؤسسات المالية التي تخضع لرقابته، بمقتضى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (20) لسنة 2021، التي يسري أحكامها على كافة الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بما فيها البنوك وشركات الصرافة وشركات الدفع وشركات التمويل الأصغر وشركات التأمين.
- يتولى البنك المركزي مهام الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لرقابته من خلال أدوات الرقابة المكتبية والميدانية وتشمل تلك المهام التحقق من التزام

الجهات بالاحتفاظ بأنظمة فعالة واجراءات رقابية مناسبة لديها لتحديد درجة مخاطر عملائها والإبلاغ عن أية عمليات مشبوهة بعد القيام بعملية التحري المناسبة من قبلها.

- يقوم البنك بتحديد أي تغيرات قد طرأت على نماذج الأعمال، الممارسات، المنتجات والخدمات والتي من الممكن أن تحتاج لإجراء تكييف وتعديل للتشريعات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والأدوات المستخدمة.
- يقوم البنك المركزي بشكل دوري ومنتظم وكلما دعت الحاجة بمراجعة وتحديث سياسته الرقابية بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب الانظمة والإجراءات، وذلك لضمان الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة الى التشريعات والمخاطر الناشئة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي مستجدات بالخصوص، من خلال المشاركة في انجاز متطلبات خطة عمل فريق المراجعة الدولي/ مجموعة العمل ICRG.

## خامساً: أعمال التأمين

- في ضوء انتقال الرقابة على قطاع التأمين الى مظلة البنك المركزي الأردني، وحرصاً منه على إرساء الأطر الرقابية التي تواكب أفضل الممارسات العالمية، قام البنك خلال عام 2022 بإصدار نظام وديعة شركات التأمين، ونظام رسوم اعمال التأمين، وإصدار تعليمات الشروط الواجب توافرها في المحاسب القانوني الخارجي لشركات التأمين ونطاق عمله ومهامه، وإصدار تعليمات الحوكمة الخاصة لشركات التأمين، وإصدار تعليمات بدل الخدمات.
- يتولى البنك مهام الإشراف والرقابة على أعمال التأمين وذلك من خلال الأدوات الرقابية المكتبية والميدانية على كل من شركات التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية، حيث عمل على تحليل كافة البيانات المالية الختامية المستلمة اصولياً من قبل شركات التأمين إلى جانب تحليل كافة البيانات المالية السنوية لشركات إدارة أعمال التأمين وذلك في سبيل التحقق من سلامة مراكزها المالية والتزامهم بأصول وقواعد ممارسة المهنة ،وكما تم التفتيش على أعمال 7 شركات تأمين بالإضافة إلى تنفيذ (70) زيارة تفتيشية على مقدمي الخدمات

التأمينية؛ لتحديد مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديها، والوقوف على المخاطر التي تواجهها ومستويات إدارتها لتلك المخاطر، ووضع الإجراءات التصويبية اللازمة لضمان صحة أعمال وأداء شركات التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية في المملكة بما يضمن استقرار أوضاع قطاع التامين، كما تعامل البنك المركزي مع 2840 شكوى مقدمة من المؤمن لهم والمستفيدين والمتعلقة بأعمال التأمين.

## سادساً: الرقابة على نظام المدفوعات الوطني

- استمر البنك في تنفيذ مهامه الإشراقية والرقابية على جميع المشاركين بنظام المدفوعات الوطني من بنوك وشركات صرافة وشركات دفع وتحويل إلكتروني للأموال، من خلال تنفيذ 39 مهمة إشرافيه ورقابية، وذلك لضمان تعزيز السلامة والاعتمادية والموثوقية لخدمات ونظم الدفع الإلكترونية وتقديم الخدمات بصورة عادلة، وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والمعايير الدولية المعمول بها بهذا الخصوص، وبهدف التأكد من كفاءة وفاعلية عمل أنظمة الدفع الالكترونية العاملة في المملكة، في سبيل تعزيز متانة البنى التحتية للنظام المالي الأردني ودور ذلك في تعزيز الاستقرار المالي.
- وفي سبيل الاستمرار بالحفاظ على نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المملكة، قام البنك المركزي خلال عام 2022 بإعداد الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الالكترونية في الأردن 2023- 2025، بحيث تركز الاستراتيجية على تحقيق عدة أهداف خلال السنوات الثلاث القادمة، متمثلة بتعزيز الاطار الاشرافي والرقابي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني، وتسهيل ودعم التحول الى اقتصاد رقمي غير نقدي في المملكة، بالإضافة الى تعزيز وتمكين بيئة الابتكار في قطاع نظم وخدمات الدفع الالكترونية، وتعزيز الوصول والاندماج في نظام المدفوعات الوطني، وتعزيز كفاءة وفعالية نظم وخدمات الدفع.
- انسجاماً مع مبادرة توفير بيئة ملائمة للنهوض بالتقنيات المالية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي 2023- 2025، قام البنك بإعادة هيكلة وتنظيم بيئة التكنولوجيا المالية والابتكار في القطاع المالي والمصرفي (FinTech) ضمن نطاق التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وكما أطلق البنك المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار (JO REG BOX) بتاريخ (2022/11/16) لتمكين رواد ومبتكري الأعمال من تنفيذ فحوصات على منتجات وخدمات مالية

مبتكرة ضمن محددات واضحة وبأعلى درجات الشفافية ،حيث تم فتح نافذة المختبر التنظيمي وتم استقبال طلبات الحلول المالية الرقمية المبتكرة بالإضافة الى اصدار تعليمات تنظيم إجراءات عمل الخدمات المالية المفتوحة رقم (2022/12) تاريخ (2022/11/28) .

- قام البنك المركزي وفي سبيل إصدار الأطر التشريعية لنظام المدفوعات الوطني ومكوناته بتنظيم عمليات الاقتراض لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بموجب تعميم صادر بالخصوص؛ بهدف تحديد الشروط والمتطلبات الرئيسية الواجب على الشركات أخذها بعين الاعتبار لدى توجهها نحو الحصول على الاقتراض؛ للحد من الإفراط في الاقتراض غير المدروس الذي يؤثر على الشركة وأعمالها ووضعها المالي من خلال تحديد الغاية منه والمخاطر المحتملة ذات الصلة به للوصول إلى قرار واضح بشأن الموافقة أو عدم الموافقة للشركة في الحصول على الاقتراض بما يشمل وضع الضوابط التنظيمية اللازمة لإدارة مخاطر الشركة على نحو كفؤ وفعال.
- قام البنك باعتماد ثمانية أنظمة دفع الكترونية عالمية جديدة والمملوكة من قبل جهات اجنبية عاملة خارج المملكة، لتقديم خدماتها داخل المملكة من خلال المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي وإشرافه.
- قام البنك بترخيص شركتي صرافة لمزاولة نشاط "إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية" لتنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية. كما قام البنك بمنح موافقة واحدة لشركة دفع وتحويل إلكتروني للأموال لمزاولة نشاط خدمات تحصيل الأموال إلكترونياً من خلال نقاط البيع لدى التجار
- **في مجال الدراسات الداخلية،** قام البنك بإصدار العديد من الدراسات منها: دراسة تصنيف أنظمة الدفع والتقاص والتسويات العاملة في المملكة كأنظمة ذات أهمية نظامية عالية، ودراسة فنية للسماح لشركات الصرافة بما في ذلك تمكين البنوك من تنفيذ حوالاتها الدولية الواردة للمملكة من فروعها في الخارج أو البنوك الأجنبية بالاعتماد على الربط على نظام (كليك) ضمن نماذج عمل تم تطويرها بالخصوص. كما تم اعداد دراسة حول تقييم الأثر التشريعي لتنظيم وضبط عمولات استخدام بطاقات الدفع على نقاط البيع الالكترونية/ أجهزة الصراف الالي، ودراسة بعنوان تطبيقات Apple pay, Samsung pay, google pay، واعداد دراسة أخرى تقييم الأثر التشريعي لتنظيم الدفعات اللاتلامسية.، كما تم إصدار تقرير الخدمات المصرفية الجديدة لعام 2021، بالإضافة إلى اعداد تقرير خاص بقنوات الدفع بالأردن لعام 2021.

## سابعاً: حماية المستهلك المالي

- **على صعيد الرقابة المكتبية والميدانية على البنوك والشركات المالية غير البنكية فيما يتعلق بالمستهلك المالي،** قام البنك المركزي بعدة جولات تفتيشية على البنوك والشركات المالية غير البنكية الخاضعة لرقابة البنك المركزي للتأكد من الالتزام بقائمة أسعار الرسوم والعمولات المطبقة على المنتجات والخدمات الخاصة بعملاء التجزئة.
- قام البنك بمراجعة المواقع الإلكترونية لجميع شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وشركات التمويل الأصغر وبعض شركات الصرافة، للتأكد من امتثالها لأحكام التعليمات النافذة الخاصة بحماية المستهلك المالي.
- **في مجال نشر الوعي والثقافة المالية،** قام البنك بتنفيذ عدد من حملات التثقيف والتوعية المالية الميدانية والإلكترونية واعداد مجموعة متنوعة من المواد التثقيفية تناسب جميع فئات المجتمع، بهدف زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية.
- **في مجال معالجة الشكاوى،** تعامل البنك المركزي مع جميع الشكاوى التي وردت إليه على البنوك العاملة في المملكة وعلى شركات الدفع والتحويل الإلكتروني وشركات التمويل الأصغر وشركات الصرافة، كما قام البنك باستحداث نظام help line لاستقبال الشكاوى الهاتفية واستفسارات العملاء، وقام باقتناء نظام جديد لغايات تسجيل الشكاوى.
- **في مجال الدراسات الداخلية،** قام البنك بإصدار العديد من الدراسات ركزت على مدى رضا ووعي العملاء حول الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من قبل القطاع المالي والمصرفي.
- **وفي مجال مراقبة الممارسات غير الآمنة في الأسواق،** قام البنك بمراقبة ورصد العديد من الممارسات وأبرزها: الشركات التي تدعي الوساطة بين المواطنين والبنوك/ الشركات المالية، والشركات التي تمارس غاية منح التمويل خلافاً لغاياتها المسجلة في وزارة الصناعة، كذلك منصات التداول الوهمية. بالإضافة الى قيام البنك بإصدار بيانات تحذيرية للمواطنين بالخصوص.

## أنظمة الدفع والعمليات المصرفية المحلية

- استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2022 بإدارة حسابات الحكومة والمؤسسات العامة، بالإضافة الى تقديم خدمات إلكترونية لعملائه من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية من خلال نظام الخدمات المصرفية الالكترونية لعملاء البنك المركزي (E-Banking)، إذ أتاح النظام خدمة الاستعلام عن أرصدة الحسابات واستخراج كشوفات الحسابات وإشعارات القيد. بالإضافة الى تقديم الخدمات المصرفية لعملائه والتي تشمل الحوالات/ والشيكات المصروفة نقدا والمودعة في حسابات عملائه /والشيكات المقدمة من خلال المقاصة الالكترونية.
- **في مجال خدمة مقاصة الشيكات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المرخصة،** استمر البنك المركزي بتشغيل نظام مركز مقاصة الشيكات لتقديم خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة خلال عام 2022، إذ تم في عام 2022 عقد 247 جلسة. وقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال عام 2022 حوالي 6.9 مليون شيك، وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 40.8 مليار دينار. وبلغ عدد الشيكات المرتجعة من بين الشيكات المقدمة للتقاص هذا العام 0.21 مليون شيك بقيمة 1.27 مليار دينار أو ما نسبته 3.1% من القيمة الإجمالية للشيكات المقدمة للتقاص.
- استمر البنك المركزي بتشغيل نظام التسويات الاجمالية الفوري RTGS-JO الذي يقوم بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني والدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني.
- استمر البنك المركزي بتشغيل نظام غرفة التقاص الآلي ( Automated Clearing House)، الذي يتوافق مع المعيار الجديد (ISO 20022)، الذي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي. ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة، وإدارة التفاويض المدينة، ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، إذ بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام 10 مليون أمر خلال عام 2022 بقيمة بلغت 7.9 مليار دينار.

## الاشتمال المالي

- في ضوء انتهاء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2018-2020)، قام البنك المركزي الأردني بإجراء الدراسة المسحية للاشتمال المالي لعام 2022 بهدف قياس أثر تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2018 - 2020) وبناء استراتيجية وطنية جديدة قائمة على قياس وتحليل دقيق بشكل كمي ونوعي لمستوى الاشتمال المالي في المملكة.
- لغايات استكمال مسيرة تعزيز الاشتمال المالي في المملكة، بدأ البنك المركزي بإعداد استراتيجية وطنية جديدة للاشتمال المالي والتي ستتمحور حول زيادة وتعزيز الوصول والاستخدام المسؤول والمستدام للخدمات والمنتجات المالية لمختلف فئات المجتمع في المملكة. إذ تم بموجب قرار رئاسة الوزراء رقم (52355/6/10/56) تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية للاشتمال المالي برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني، وممثلين عن القطاعات المعنية من القطاعين العام والخاص للإشراف على إعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي.
- قامت المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بالبنك المركزي الأردني باستضافة وتنظيم الحدث السنوي الأهم في مجال الاشتمال المالي وهو منتدى السياسات العالمي (Global Policy Forum-GPF 2022) خلال الفترة 5-8 أيلول 2022 والذي يعقده التحالف العالمي للاشتمال المالي (Alliance for Financial Inclusion) في كل عام، تثميناً وتقديراً من التحالف للدور الفاعل للمملكة الأردنية الهاشمية، في مجال الاشتمال المالي، إذ أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية محط اهتمام العالم لما تبذله من جهود حثيثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- استكمال تنفيذ الحملة الإعلامية للاشتمال المالي والتي تم إطلاقها خلال عام 2021 عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اذ استمر البنك خلال عام 2022 بطرح الإعلانات والمنشورات التوعوية الممولة على قنوات الانترنت الخاصة بالاشتمال المالي (قناة اليوتيوب، صفحة الفيسبوك، صفحة الانستغرام). تحت مسمى "الاشتمال المالي في الأردن"، بالإضافة الى انشاء وإطلاق الموقع الالكتروني للاشتمال المالي (https://financialinclusionjo.com/).
- قام البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) باستكمال تنفيذ أنشطة مشروع تعزيز إمكانية القيام بالحوالات والخدمات المالية الأخرى من خلال الحلول الرقمية (Digi#ances) والذي يهدف الى تحقيق الاشتمال المالي الرقمي من خلال توسيع وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل عام للاجئين والأسر الأردنية الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية، كما تم تمديد فترة المشروع لغاية نهاية عام 2023.

## بناء القدرات البشرية

- واصل البنك خلال عام 2022 متابعة تأمين احتياجات الوحدات التنظيمية من الموارد البشرية من خلال إجراءات النقل والتعيين، بالإضافة إلى ايفادهم في مهام رسمية وعلمية ودورات تدريبية وبعثات ومتابعتهم، ومعالجتهم والتأمين على حياتهم ضد أخطار الحوادث الشخصية وإصابات العمل والعجز والشيخوخة، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بأوضاعهم، هذا بالإضافة إلى تسديد جميع النفقات الذاتية المتعلقة بالموارد البشرية. فضلاً عن متابعة إجازات العاملين في البنك وصرف رواتبهم وعلاواتهم.
- في ضوء سعي البنك الدائم لتبني اهم الممارسات الفضلى للموارد البشرية والانتقال من بيئة ورقية لبيئة الكترونية لزيادة الانتاجية والمساهمة في قياس مؤشرات الاداء بفاعلية أكبر، قام البنك بإطلاق النظام الالكتروني لإدارة الموارد البشرية لديه.
- في مجال البعثات الدراسية والمهمات العلمية والدورات التدريبية، تم ايفاد موظفي البنك خلال العام للاستفادة من 1801 مهمة علمية ودورة تدريبية داخل المملكة وخارجها، في حين تم إيفاد 12 موظف خلال العام في بعثات دراسية داخل المملكة. كما قام البنك خلال عام 2022 بتقديم بعثات لطلبة الثانوية العامة المتفوقين للحصول على درجة البكالوريوس في تخصصات الاقتصاد وذلك لأغراض التعيين، اذ تم ابتعث البنك 7 طلاب خلال العام.

## الشؤون المالية

- قام البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة واعداد المراسلات المتعلقة بضمان استقلالية البنك المركزي، اذ تم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الغاء مسمى (البنك المركزي الأردني) من جدول الوحدات الحكومية الملحق بقانون الفوائض المالية رقم 30 لسنة 2007 وأصبحت صلاحية اعتماد والموافقة على الموازنة التقديرية للبنك لمجلس إدارة البنك على ان يتم ارسال نسخة منها لمجلس الوزراء بدلاً من دمج موازنة البنك ضمن الموازنة العامة للدولة.
- قام البنك باعتماد مصدر موثوق للتصنيفات العالمية في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال قيام البنك بالاشتراك مع احدى الوكالات العالمية.
- على صعيد ادارة الاتصالات والدفع الإلكتروني، فقد قام البنك بتطبيق الضوابط الأمنية الصادرة عن جمعية سويفت وكافة التحديثات المرتبطة بها على البيئة الحية لنظام سويفت، وتنزيل التحديثات الأمنية الصادرة عن جمعية سويفت وإجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من سلامة عمل الأنظمة ومتابعة السير في إجراءات تطبيق أفضل الخدمات على هذا النظام.

## تقنية المعلومات

- واصل البنك تحقيق أفضل مستويات الجاهزية التقنية وتوظيفها بالشكل الأمثل للمساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف المؤسسية، بالإضافة إلى توفير وإدامة الجاهزية الإلكترونية والبنى التحتية الداعمة لأهداف ونشاطات البنك ومواصلة تطوير الخدمات المؤتمتة لدوائره المختلفة وفرعي البنك في اربد والعقبة، وذلك لتسريع العمل وتبسيط الاجراءات وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة سواء للعملاء أو الجمهور.
- سعى البنك لتطبيق مجموعة من المبادرات الداعمة للتحول الرقمي والهادفة الى التخلص من المعاملات الورقية، في ظل وجود بيئة داعمة، وذلك انسجاماً مع التوجه الاستراتيجي للتحول الإلكتروني، والعمل في بيئة خالية من الأوراق.
- يستمر البنك بتحديث مكونات البيئة التقنية والأمنية ومواكبة المستجدات وفق أنسب الإجراءات والمعايير الدولية، وتطبيق الأنظمة الأمنية ذات العلاقة، ورفع مستويات الجاهزية الالكترونية وادامة عملها، وذلك لتوفير بيئة تكنولوجية آمنة وداعمة وقادرة على تحقيق أهدافه، كما عمل البنك على تحديث وترقية جملة من الأنظمة الرئيسية وإدامة عمل أنظمة الدفع على المستوى الوطني.
- تحديث خطة الطوارئ المتعلقة بتقنية المعلومات وفحصها بشكل دوري وبما يتناسب مع المستجدات الفنية والإدارية لضمان استمرارية العمل للبنك في حالة الطوارئ.

## الأمن السيبراني والاستجابة للحوادث السيبرانية

- في إطار الحوكمة السليمة لأمن المعلومات والأمن السيبراني، يعمل البنك المركزي على تطوير نظام امن المعلومات لديه بشكل مستمر لرفع جاهزيته الأمنية لأية مخاطر تتعرض لها المعلومات الخاصة للبنك.
- يعمل البنك على تطوير التشريعات الداخلية التي تعنى بتعزيز الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي لإدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني، وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال وبما يوائم المستجدات التشريعية على المستوى الوطني.
- في مجال الاستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية، عمل البنك المركزي على تفعيل خطة الاستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية وقياس قدرة الاستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية في البنك والاستجابة للبلاغات والاحداث السيبرانية. كما قام البنك ببناء قاعدة بيانات للشركاء الخارجيين لتبادل المعلومات والتحذيرات

والتنسيق مع الجهات الحكومية والأمنية، ودراسة التوصيات الأمنية الصادرة عنهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها.

- في مجال تحسين وتقييم المستوى الأمني للبيئة التقنية الخاصة بالبنك المركزي، عمل البنك على اقتناء أنظمة وتوريد خدمات أمنية من جهات مختصة بهدف تقييم المستوى الأمني للبيئة التقنية فيه، كما تم تنفيذ فحوصات Vulnerability Assessment، هذا بالإضافة الى الاطلاع على اخر المستجدات في مجال امن المعلومات والامن السيبراني واعداد الدراسات والتقارير الأمنية حولها.
- وعلى مستوى القطاع المالي والمصرفي، اتخذ البنك إجراءات تُعنى بتعزيز قدرات مؤسسات القطاع على مواجهة التهديدات السيبرانية والتصدي لها وأبرزها:
  - تطوير إطار عام للأمن السيبراني الخاص بالقطاع المالي والمصرفي في المملكة (JoFinCert CSFW).
  - وضع إطار عام لتحليل المخاطر المتأصلة المستندة للإطار العام للأمن السيبراني والبدء بتحليل مستوى النضوج السيبراني للمؤسسات المصرفية في المملكة.
  - بناء منصة الكترونية وتشغيل الأنظمة الالكترونية لربط كافة مؤسسات القطاع ولتحليل وتشارك المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية مع مؤسسات القطاع.
  - بناء منظومة إدارة مفاتيح شهادات التوثيق الرقمي (PKI) لخدمة مؤسسات القطاع المالي والمصرفي.
  - إدارة ومتابعة عمليات الاستجابة لعدد من الاحداث السيبرانية التي تعرضت لها بعض مؤسسات القطاع المالي والمصرفي.
  - الانضمام الى عضوية فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-CERT).

## إدارة المخاطر والامتثال

- قام البنك بوضع وتنفيذ ومراجعة **الإطار العام لإدارة المخاطر الكلية** والذي يتضمن آليات تحديد وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر والسيطرة عليها بشكل مستمر مما يضمن ديمومة تحقيق أهداف البنك بشكل كفؤ وفعال، إذ تم اعتماد وثيقة المستوى المقبول من المخاطر للبنك المركزي الأردني والعمل على إنشاء وتطوير قائمة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIs للمخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية بالاستناد الى أفضل تجارب البنوك المركزية العالمية.
- **في مجال إدارة استمرارية العمل** فقد تم اجراء مراجعات دورية وتحديث خطة استمرارية العمل في البنك المركزي لتشمل كافة استراتيجيات التعافي المستحدثة في البنك المركزي وتنفيذ سيناريوهات فحص انتقال الأنظمة الحرجة لموقع التعافي من الكوارث بالإضافة إلى تنفيذ الانتقال المتكامل لكافة الأنظمة الحرجة للعمل من موقع التعافي من الكوارث.
- **في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** لعمليات البنك المركزي ومكافحة الاحتيال والممارسات غير المشروعة في البنك المركزي فقد تم اعداد إطار مكافحة الاحتيال والممارسات غير المشروعة في البنك المركزي استناداً إلى السياسات والضوابط الرقابية التي عالجت المواضيع المتعلقة بالاحتيال.

## الإحصاء والنشر

- أرشفة التقارير السنوية والنشرة الإحصائية الشهرية باللغتين العربية والانجليزية منذ عام 1965 ولغاية 2022، ونشرها على الموقع الالكتروني للبنك المركزي.
- إطلاق قاعدة البيانات الإحصائية (SPS) على الموقع الالكتروني للبنك المركزي، لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والنقدية والمالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية الإحصائية باللغتين العربية والانجليزية.
- واصل البنك إعداد وإصدار النشرة الإحصائية الشهرية والسنوية والتقرير الشهري والسنوي للبنك المركزي باللغتين العربية والانجليزية.
- متابعة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بخصوص نشر البيانات الخاصة بالمعيار الخاص بنشر البيانات SDDS، وفقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي.

- اصدار التقرير الأول لبيانات مسح الاستثمار الأجنبي 2019-2020 باللغتين العربية والإنجليزية، ونشره على الموقع الالكتروني للبنك.
- إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 باللغتين العربية والإنجليزية.
- إصدار التقرير السنوي السادس لنظام المدفوعات الوطني لعام 2021.
- اصدار التقرير السنوي لنتائج اعمال قطاع التأمين 2021 ونشره على الموقع الالكتروني للبنك.
- اصدار تقرير حماية المستهلك المالي لعام 2022 ونشره على الموقع الالكتروني للبنك.

## الدراسات والنمذجة الاقتصادية

- قام البنك بإصدار **العدد الثاني من مجلة الأبحاث الاقتصادية التطبيقية** والتي احتوت على: دراسة "Jordan's Trade Flow Amid Regional Political Tensions"، ودراسة حول "تقدير حالة عدم اليقين في الاقتصاد الأردني وأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي"، ودراسة حول "تقدير الفجوة الضريبية في الأردن خلال الفترة 2010-2020"، ودراسة حول "تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال الفترة 2002-2020".
- واصل البنك العمل على تطوير نموذج الاقتصاد الكلي للتنبؤ وتحليل السياسات الاقتصادية (Forecast and Policy Analysis System model- FPAS model)، اذ تم إطلاق النموذج بصورته النهائية وعرض نتائجه على لجنة عمليات السوق المفتوحة.
- قام البنك بتطوير آلية تقدير توقعاته الدورية (داخلياً) باستخدام عدة منهجيات مختلفة، تتضمن توقعات آنية وقصيرة ومتوسطة المدى لمؤشرات الاقتصاد الكلي، والتي من أبرزها: توقعات معدلات التضخم، والتضخم الاساسي (مقاسا بسلة المستهلك)، وتوقعات النمو الاقتصادي، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة للاستمرار بتقدير سعر الصرف الفعّال التوازني.

## العلاقات الدولية

- واصل البنك جهوده في إطار متابعة علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي للأردن مع المؤسسات والهيئات المالية العربية والإسلامية والدولية المختلفة. وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات السنوية لمختلف المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد والبنك الدوليين.
- على صعيد المساعدات الفنية، قام البنك بالتعاون وتسهيل مهمة برنامج تقييم القطاع المالي في الأردن FSAP بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN

## دائـرة الأبحـاث

هاتف: 4630301 6 962+
فاكس: 4639730 6 962+
4638889 6 962+
ص.ب 37 عمان 11118 الأردن
www.cbj.gov.jo
redp@cbj.gov.jo


مطبعة البنك المركزي الأردني